أمين عام مؤتمر الحوار في مؤتمر صحفي :

كلمة الحراك في مؤتمر الحوار أبلغ رد على كل من يقول إنهم لايمثلون الشارع الجنوبي

الحوار انعقد بسقف مفتوح بحضور 508 أعضاء من أصل 565

جو الحوار إيجابي وشفاف وكلمات المتحاورين عبرت عن نبض الشارع اليمني

إعداد برنامج يضمن مشاركة كل مواطن ومواطنة للتواصل مع أعضاء المؤتمر

■ صنعاء/ سبأ :

قال أمين عام مؤتمر الحوار الوطني الشامل الدكتور أحمد عوض بن مبارك، إن اليمنيين كانوا على موعد في الـ 18 من مارس الجاري مع حدث وطني وتاريخي مهم لطالما انتظروه جميعا ألا وهو مؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي أنعقد في جو ايجابي شفاف وسقف مفتوح وكلمات مركزة عبرت في كثير منها أو معظمها عن نبض الشارع اليمني في مختلف مناطقه.

وأكد بن مبارك في مؤتمر صحفي عقده أمس بصنعاء أنه من خلال هذا المؤتمر وماساد جلساته من شفافية ونقاشاته من جدية أثبت اليمنيون حرصهم على صنع مستقبلهم الافضل عبر طاولة الحوار ويخطون لوحة جميلة لتحقيق كافة أمانيهم فضلا عن تجسيد حرصهم على معالجة مختلف قضاياهم عبر بلورة حلول تعكس رؤى وفاقية لمختلف الاطراف والمكونات .. مشيرا إلى الابعاد الوطنية العميقة التي حملتها كلمتا الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية في حفل الافتتاح وفي جلسة العمل الاولى وخصوصا تأكيده ان هذا المؤتمر هو مؤتمر كل أبناء اليمن، وكذا توجيهه لدعوة لكل من لم يلتحق بعد بالمؤتمر بأن هذا المؤتمر مفتوح ومازال هناك مجال لمثلي كل ابناء اليمن بأن يشاركوا في اعماله.

وأوضح أن مؤتمر الحوار يدار وفقا لمبادئ أساسية يتصدرها مبدأ الشمول من حيث الموضوعات والمشاركة وهذا ما تجسد من خلال تمثيل المشاركين لمختلف الاطراف السياسية والتكوينات والمنظمات، مبينا في هذا الصدد ان قوام المشاركين في المؤتمر 565 عضوا وعضوة وقد حضر منهم 508 أعضاء وعضوات جلسات المؤتمر في الثلاثة الايام الماضية والمتبقون ليسوا منسحبين فبعضهم تأخر وصولهم من خارج الوطن واخرون مكلفون بمهام رسمية بينما من اعلنوا مواقفهم بعدم المشاركة في الجلسات الاولى لاعمال المؤتمر لم يتجاوز عددهم عشرة اشخاص.

وأشار إلى أن المؤتمر أتسم ايضا بشمول الموضوعات التي تناقش ولأول مرة قضايا اليمن الرئيسية كلها والتي تتمثل في تسعة موضوعات تشمل القضية الجنوبية وقضية صعدة وبناء الدولة والحكم الرشيد وقضايا اجتماعية والحقوق والحريات فضلا عن المصالحة والعدالة الانتقالية وأسس بناء الجيش ودورهما في الحياة السياسية وغيرها من الموضوعات الرئيسة التي ستشكل أسس صياغة الدستور القادم وملامح الدولة اليمنية القادمة الدولة المدنية الحديثة التي لطالما حلمنا بها.

ولفت أمين عام مؤتمر الحوار الوطني الشامل إلى أن هذا المؤتمر يتميز بالمشاركة الحقيقية لممثلي مختلف فئات المجتمع وليست مشاركة ديكورية.. موضحا في هذا الشأن أن هذا المؤتمر ليس مؤتمرا يحضره الآلاف ويقرر مصيرهم عدد محدود وانما مؤتمر يتسم بالمشاركة الحقيقية والفعلية.

وقال :« أعضاء المؤتمر سيكونون الركن الرئيسي الذي سيعد قرارات المؤتمر ولكن ليس وحدهم فقط وانما الامانة العامة لمؤتمر الحوار أعدت برنامجا يضمن المشاركة المجتمعية بحيث يضمن لكل مواطن ومواطنة يمنية في أي قرية أو مديرية أو محافظة أن يشارك ويتواصل مع اعضاء المؤتمر من خلال وسائل اتصل الكترونية مختلفة تتيح فرص المشاركة المجتمعية بالاضافة الى مجموعة من الترتيبات بما يعرف بخيم الحوار وغيرها من الفعاليات ».

وتطرق إلى التحديات الكبيرة التي واجهت الإعداد لتنظيم هذا المؤتمر في زمن قياسي إلا أن كادر الامانة العامة للحوار وهو كادر يمني بالكامل وأغلبه شباب ومعظمهم متطوعون عمل ليلا ونهارا بإصرار وإرادة لا تلين في سبيل انجاز كافة الترتيبات والتغلب على كافة الصعاب والتحديات.

واعتبر أمين عام مؤتمر الحوار الوطني الشامل الاعلام شريكا وركنا اساسيا لإنجاح اعمال مؤتمر الحوار .

وقال :«نحرص على الشراكة الاستراتيجية مع وسائل الاعلام وممثليها من اجل ايصال ما يدور من نقاشات داخل المؤتمر الى اكبر شريحة للمجتمع لتجسيد مبدأ يدار بموجبه الحوار وهو مبدأ الشفافية وهذا ماتجسد من خلال البث المباشر لجلسات المؤتمر عبر القنوات الفضائية»، مشيدا بالتغطية الاعلامية لفعاليات المؤتمر خلال الايام السابقة من قبل وسائل الاعلام المحلية والعربية والدولية.

وبشأن إمكانية أتاحة الفرصة لمن لم يلتحقوا من قيادات بعض فصائل الحراك الجنوبي المتواجدين في الخارج في اعمال المؤتمر بعد انطلاق اعماله .. قال بن مبارك:« المشاركون والمشاركات في مؤتمر الحوار هم من يملكون القرار باتخاذ أي آليات مناسبة للتعاطي مع هذه القضايا».

وحول الآمال المعلقة على المؤتمر لتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وجبر الضرر للمتضررين من الاحداث والصراعات التي شهدتها اليمن في السابق.. قال أمين عام مؤتمر الحوار الوطني الشامل:« اليمن لديها تجربة نعتقد انها مختلفة وتجسدت فيها الحكمة اليمانية واستطعنا ان نتوافق ونعالج قضايانا بالحوار« .

وأضاف :« هذه العملية السياسية أحد عناصرها هو المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية التي تستهدف معالجة آثار احداث الماضي، وهناك مشروع قانون أحيل إلى مجلس النواب لاستكمال اجراءات مناقشته واقراره واستيعاب الملاحظات المثارة حوله والتي تتركز حول السنوات الاساس، بينما اشار القانون الى التعاطي مع احداث 2011 ».. مبينا أن مؤتمر الحوار سيشكل فريق عمل متكامل قوامه 80 شخصاً سيناقش المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وعبر هذا الفريق ستطرح كافة القضايا ليس بهدف نبش الماضي ولكن من الضرورة بمكان ان نعترف بالاخطاء وأن نجبر الضرر بما يهيئ المناخات الملائمة للانتقال الى المستقبل ».لافتا الى ان تاريخنا مليئ بالمشاكل والصراعات وغرقنا فيها واليمنيون هم اكثر توقا اليوم انهم ينتموا الى المستقبل ويكونون وكلاء للمستقبل لا وكلاء للماضي.

وتابع قائلا: « الماضي مهم وضروري تقييمه واستخلاص العبر منه ومعالجة آثاره ولكن الاهم منه هو أن ننتقل الى المستقبل ونعيش المستقبل بكل تفاصيله.

واستطرد قائلا:« الارادة الداخلية اليمنية تلاقت مع مصالح المجتمع الدولي، فالقضية اليمنية كان كل المجتمع الدولي متفق في كلمته تجاه اليمن ولم نجد أي موقف متباين حولها».. مؤكدا ان المجتمع الدولي يدعم بالاجماع العملية الانتقالية في اليمن.

وفي رده على سؤال حول مدى تأثير غياب بعض قادة فصائل الحراك في معالجة القضية الجنوبية عبر مؤتمر الحوار .. أكد أمين عام مؤتمر الحوار الوطني الشامل أن الجنوب قضية وليس اشخاصاً ولايمكن لاي شخص ان يحتكر أو يدعي أنه الوحيد من يمثل قضية الجنوب.. موضحا ان ماحملته الكلمات والنقاشات والمداخلات التي القيت في جلسات المؤتمر ابتداء من جلسة الافتتاح بما في ذلك ماجاء في كلمة الحراك الجنوبي السلمي بأن ذلك ابلغ رد على كل من يقول إنهم لايمثلون الشارع الجنوبي .

وقال :» بالتأكيد أن هناك قوى أخرى تساهم في تمثيل الشارع الجنوبي وترفع قضيته وقدمت تضحيات وقدومها ومشاركتها في هذا المؤتمر سيكون محل تقدير وهذا مانتمناه ونسعى له ومازال الباب مفتوحا لمشاركتهم، لكن لايمكن القبول في ذات الوقت بأي طرح يرى أن من يشاركون حاليا في المؤتمر من بقية قوى الحراك السلمي والذين استمعنا الى كلماتهم ومداخلاتهم بأنهم لايعبرون عن الشارع الجنوبي».

› علي الذرحاني

الحوار .. من وسائل النضال السلمي

لا يختلف اثنان على أن الحوار هو الوسيلة الحضارية الوحيدة التي يلجأ إليها الفرقاء المختلفون على شيء ما في نهاية المطاف بعد أن يكونوا قد استنفدوا كل الوسائل والأساليب الملتوية والمتنوعة .. ولكن لماذا يعود الناس في النهاية إلى التفاهم والتحاور والنقاش لحل المشاكل والقضايا الكبرى عن طريق اللسان واللغة والمنطق والعقل والحكمة ؟ لأن الإنسان تميز عن سائر المخلوقات الأدنى منه بهذه الصفات السامية والراقية والحضارية ولا يلجأ إلى لغة العنف والقتل والتدمير ورفض الآخر وإقصائه إلا نادراً وعندما لا يكون له أي خيار غير العنف أو عندما يضيق تفكيره وأفق عقله وعندما تأخذه العزة بالإثم وتأخذه حمية الجاهلية والعواطف والانفعالات الجياشة والنعرات القبلية والعنجهية والعنصرية وعندما يتصف بالتهور والتخلف ويفتقر للحكمة والفطنة والكياسة والسياسة .

لو نظرنا إلى سلوك الثور والكبش مثلاً لوجدنا أن سلوكهما مع من يثيرهما هو النطح بالقرون التي في الرؤوس ولو شاهدنا حيواناً مثل الكلب فإننا نجده يتفاهم بالعض بأسنانه وكذلك لو شاهدنا الحمار لوجدناه يرفس برجليه وهكذا بقية الحيوانات كل حيوان له رد فعل تجاه من يثيره أو يقف في طريقه أو يحاول إيذاءه يختلف عن ردود الأفعال التي تكون بواسطة الحوار بينما الإنسان الذي منحه الله الخالق العظيم العقل والقلب والسمع والبصر والإحساس والمشاعر والإبداع وآتاه الحكمة والعلم والمعرفة والبصيرة يلجأ إلى الحوار والنقاش وتبادل الآراء والتفاهم بلسانه وقلمه وإبداعه وفنه وفكره وثقافته التي تعبر عن آدميته وإنسانيته لا عن حيوانيته وإذا اضطر أو لجأ هذا الإنسان إلى أساليب الدفاع عن النفس وحل المشاكل بلغة المخلوقات الأدنى منه فإنه قد رضي لنفسه بالنزول إلى مرتبة ومستوى هذه العجماوات وتنازل عن مرتبة الإنسانية والسمو والارتقاء التي جعله الله بها خليفة في الأرض وحط من قدره ومكانته العالية وقد سخر الله له ما بين السموات والأرض بما في ذلك المخلوقات الأدنى منه مرتبة لكنه لم يعتبر أو يتعظ من ذلك ونسي انه أرفع من لغة النطح والعض والرفس وأن مجاله هو مجال الحوار والجدال بالتي هي أحسن.

أما من يرفض الحوار متذرعاً بأن الحوار الحاصل أو الدائر في صنعاء لا يهمه ولا يعنيه من قريب ولا من بعيد لأنه يظن ويعتقد بأن ذلك يخص الناس في صنعاء ومن حولها ولا يخص من يسكنون في المناطق الشرقية والجنوبية من الوطن الواحد.. فهذا الاعتقاد غير مسؤول ولا يدل على أن قائله يستشعر ما قد يحدث لا سمح الله إن فشل الحوار الوطني في اليمن من تفتت وشرذمة وقلاقل وحروب ودمار والذي يحدث في سوريا والصومال خير دليل على ذلك، ويدل على أن صاحبه غير مكترث بإيجاد حاول ومخارج سليمة لقضيته العادلة عن طريق الحوار الذي تتعامل به أغلب الدول والشعوب والمجتمعات والأمم.

إن الحوار السلمي كوسيلة حضارية لا يختلف عن بقية الطرق والوسائل التي ينتهجها النضال السلمي كالندوات والمحاضرات والاجتماعات والاحتجاجات والاعتصامات والمظاهرات والمهرجانات والعصيان المدني وخلافه لكن وسيلة الحوار السلمي الهادئ والموضوعي تتفوق على كل هذه الوسائل والطرق التي تعتبر من وسائل النضال السلمي الحضاري.. إن ما حدث في البلاد من شمالها إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها هو نتاج أخطاء وسلبيات حدثت منذ بداية وحدة 22 مايو 1990م وأخطاء وسلبيات حدثت بعد الحرب المشؤومة عام 94م وما تلاها من تجاهل وتهميش ومظالم وانتهاكات في الجنوب وفي غير الجنوب كان من نتيجة ذلك كل التراكمات التي أوصلت البلاد إلى الأزمة والانفجار ومن هنا لابد من تذكير الشخص أو الفئة أو الجماعة التي تظن بأن الحوار الدائر في صنعاء في الوقت الراهن هو شيء يخص أهل صنعاء فقط وما حولها ولا يعني أهل الجنوب ينبغي أن نذكرهم جميعاً بأن الجمهورية اليمنية قد انبثقت عن الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وهذا قول ممثل الأمين العام للأمم المتحدة باليمن جمال بن عمر وأن قراري مجلس الأمن أثناء وفي نهاية حرب 94م عنوانهما الحالة في الجمهورية اليمنية وليس بين دولتين بل هو صراع سياسي بين فرقاء سياسيين في دولة واحدة اسمها الجمهورية اليمنية وليس بين طرفين (شمال وجنوب) ومن أراد أن يتأكد من ذلك فليرجع إلى صيغة قراري مجلس الأمن بشأن الحالة في الجمهورية اليمنية عام 1994م وأن على جميع الأطراف المتنازعة على السلطة أن يلجأوا إلى طاولة الحوار وأن يحلوا مشاكلهم بالحوار لا بالقوة وهاهو اليوم الذي جاء بالحوار الوطني الشامل والمفتوح بلا سقف فلينخرط الجميع فيه وليدلوا بدلوهم فيه ويعبروا من خلاله عن وجهِ من أوجه نضالهم السلمي وهو الحوار السلمي الحضاري الراقي بدلاً من أخذ حقوقهم وانتزاعها بلغة السلاح والحرب والدمار والقوة.

الصندوق العربي يقدم (54) مليون دولار للمساهمة في تنفيذ مشروع شبكات الصرف بالعاصمة

■ صنعاء / سبأ:

وقع أمس بصنعاء بين اليمن والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي على اتفاقية الدعم التمويلي الخاص بالمساهمة في تنفيذ «المرحلة الرابعة» من مشروع شبكات الصرف الصحي في العاصمة صنعاء بكلفة إجمالية تصل إلى « 54» مليون دولار .

وتقضي الاتفاقية التي وقعها عن الجانب اليمني وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي وعن جانب الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي رئيس مجلس إدارة الصندوق – المدير العام الدكتور عبد اللطيف بن يوسف الحمد بتقديم الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مبلغ « 15» مليون دينار كويتي أي ما يعادل « 54» مليون دولار للمساهمة في تمويل المرحلة الرابعة من مشروع شبكات الصرف الصحي بالعاصمة صنعاء .

وعقب مراسيم التوقيع على الاتفاقية التي حضرها وزير المياه والبيئة عبده رزاز وسفير مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصنعاء المهندس سعد العريفي اشاد وزير التخطيط والتعاون الدولي بالدور الرائد الذي يضطلع به الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في دعم تمويل مشاريع البنية التحتية والخدمية في العاصمة صنعاء والعديد من المدن الأخرى..معتبرا أن الصندوق بات يمثل شريكا أساسيا لليمن في التنمية من خلال إسهاماته المتعددة والنوعية في تعزيز مسارات الاستقرار والتنمية في اليمن .

من جهته جدد رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي حرص الصندوق على مواصلة تقديم الدعم التنموي لليمن في مختلف القطاعات الإنمائية ..معتبرا أن العاصمة صنعاء لا تمثل عاصمة لليمن بل للأمة العربية كونها تمثل جزءاً من الذاكرة التاريخية العربية والتراث الإنساني .

ويهدف مشروع شبكات الصرف الصحي « المرحلة الرابعة « الى معالجة الأوضاع البيئية في بعض المناطق بالعاصمة صنعاء كما يمثل جزءاً من برنامج تطوير مرافق المياه والصرف الصحي بصنعاء الهادف الى تطبيق المخطط الشامل للمياه والصرف الصحي المعد للعاصمة .

ويشتمل المشروع على انشاء شبكات رئيسة وثانوية وفرعية للصرف الصحي في مناطق متفرقة من العاصمة وتوفير الخدمات الفنية اللازمة المتعلقة بطرح المناقصات والإشراف على تنفيذ الأعمال الانشائية .

حضر توقيع الاتفاقية امين عام المجلس المحلي بأمانة العاصمة امين جمعان ووكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية الدكتور محمد الحاوري ووكيل الوزارة لقطاع التعاون الدولي عمر عبد العزيز عبد الغني ووكيل أمانة العاصمة للقطاع الفني المهندس معين المحاقري ووكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي المساعد لقطاع المشاريع الممولة خارجيا المهندس محمد المسوري .

وكان وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي قد التقى في وقت سابق للتوقيع على الاتفاقية رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي – المدير العام الدكتور عبد اللطيف بن يوسف الحمد ومدير عام مكتب مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصنعاء السفير المهندس « سعد العريفي .

وجرى خلال اللقاء الذي حضره وزير المياه والبيئة عبده رزاز استعراض سير تنفيذ عدد من المشاريع الممولة من قبل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .

كما ناقش الجانبان جملة من القضايا المتعلقة بالتعاون الثنائي بين اليمن والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وسبل تعزيزه وتطويره بما يخدم الأهداف المشتركة .

لقاء موسع برئاسة رئيس مجلس القضاء يناقش قضايا الأحداث

■ صنعاء / سبأ:

عقد بمجلس القضاء الأعلى أمس لقاء موسع برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي ناصر سالم ناقش قضايا الأحداث المنظورة أمام المحاكم والسبل الكفيلة بضمان حقوقهم طبقا للقوانين النافذة والاتفاقيات والمواثيق الدولية الموقع عليها في هذا الجانب .

وفي اللقاء الذي ضم النائب العام الدكتور علي الأعوش ووزيري العدل القاضي مرشد العرشاني وحقوق الإنسان حورية مشهور وأمين عام مجلس القضاء القاضي هزاع اليوسفي وبحضور رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي لدى اليمن السفيرة بتينا موشايت وممثلي الاتحاد الأوروبي ومنظمة اليونيسيف المعنيين بحقوق الأطفال ، أكد رئيس المجلس الأعلى للقضاء حرص اليمن على تعزيز التعاون والشراكة بين السلطة القضائية والاتحاد الأوروبي ومنظمة اليونيسيف لما فيه تحقيق العدالة في اليمن.

وأكد أن القوانين والأنظمة المعمول بها في اليمن ليس فيها إشكال حول التعامل مع قضايا الأحداث وأنها تراعي كافة الجوانب الحقوقية لضمان محاكمة عادلة لهم .

إلى ذلك أكد النائب العام أن النيابة العامة لم تنفذ أي حكم إعدام على أي حدث وان ما يحصل من إثارة لمثل هذه المواضيع من قبل أقارب المنفذ ضدهم حكم القصاص هو بعد انتهاء مراحل التحقيق والتقاضي ابتداء من النيابة وانتهاء بالمحكمة العليا.

ولفت إلى أن النيابة العامة لديها إدارة للطب الشرعي وتقوم بواجبها للتأكد من سن مرتكب جريمة القتل من الأحداث وتدقق في الأمر ويطلب من لجان أخرى إعادة النظر في حال طلب المتهم أو محاميه أو أقاربه التأكد من ذلك .

من جانبه أكد وزير العدل التزام اليمن بمعايير المحاكمة العادلة للأحداث وأن الوزارة تقدم العون القضائي للأحداث في مختلف المحافظات وهناك محاكم للأحداث تعمل وفق أنظمة إجرائية وموضوعية متقدمة تكفل حق المحاكمة العادلة للأحداث .

ولفت إلى أن الإشكالية في تحديد سن الأحداث تتمثل في عدم توافر الإمكانيات التقنية المتطورة وتواضع الخبرات البشرية في هذا الجانب .. مرحباً بأي دعم فني وتقني يعمل على تقييم تجربة اليمن في مجال الطب الشرعي ، وتقديم تصور علمي يسهم في تطوير جانب الطب الشرعي في اليمن .

فيما أكدت وزيرة حقوق الإنسان التزام اليمن بكافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية الراعية لحقوق الإنسان وحماية الأحداث.. مشيرة إلى أن الإشكالية تتعلق بتحديد سن الحدث.

وحدد قانون العقوبات المسؤولية الجنائية الكاملة بسن 18 سنة ومن لم يبلغ هذه السن يعاقب بنصف العقوبة المقررة للجريمة المرتكبة ، ولا يعاقب من لم يبلغ هذه السن بالإعدام .

فيما أكدت السفيرة موشايت اهتمام الاتحاد الأوروبي بقضايا الأحداث في اليمن ومعالجة الإشكاليات في هذا الجانب.. معبرة عن تطلع الاتحاد في تطبيق اليمن الكامل لكافة تعهداتها والتزاماتها المتعلقة بضمان محاكمة عادلة لهم .

بدوره أكد ممثلا منظمة اليونيسيف حرص المنظمة على تقديم الدعم والمساندة اللازمة لليمن لضمان الوفاء بالتزاماتها في ضمان محاكمة عادلة للأحداث وتزويد السلطات المعنية بالخبرات المتمكنة في هذا الجانب .

مؤتمر الحوار الوطني الشامل
بالحوار نصنع المستقبل

نحرص على مشاركة كل القوى الوطنية في مؤتمر الحوار وتحقيق أوسع حالة مشاركة سياسية تشهدها اليمن.